

## تعليق على البحث الموسوم بـ "الوظائف النحوية بين المركزي والهامشي/مثل من وظيفة الحال" للدكتورة لطيفة إبراهيم النجار

د. علاء الدين حمويه

البحث نُشر في مجلة المجمع الأردني/ العدد(٦٥)/تموز - كانون الأول ٢٠٠٣م.

أثرت، كي نكون على بيّنة من أمرنا من الخطوة الأولى، أن أبدأ من حيث انتهت الباحثة الفاضلة، إذ تقول: "ولكننا إذا أردنا أن نجعل الأبعاد الدلالية التي تُعبّر عنها الوظائف النحوية منطلقنا الأول في الوصف والتفعيد، فلا شك أن هذا الوصف سيختلف، وسيصبح للوظائف النحوية صوراً {كذا} أخرى لم ينص عليها النحاة، وهذا أمر مرهون بإعادة وصف العربية وفق ترتيب للضوابط يختلف عما تعارف عليه النحاة العرب".

إن التفكير في إقامة نظرية نحوية غير التي بين أيدينا حق مشروع لكل باحث مُحقق في هذا العلم، وقَوْلُهَا هذه رَدَّت في نفسي ما كان يقوله أستاذنا العلامة أحمد راتب النفاخ شيخ العربية في أيامه -رحمة الله عليه-: إن الذي نملكه مما يُسمى بعلم النحو والصرف نظرية، والنظرية مهما كانت قوتها فإنها لا ترقى إلى منزلة الحقيقة العلمية، ولكن هذه النظرية التي ورثناها تكتسب قوتها واحترامها من أنها كانت وما زالت النظرية الوحيدة التي تُفسّر لنا الظواهر اللغوية: نحوها وصرفها تفسيراً مقبولاً ومتماسكاً، ولكل باحث مُحقق في هذا العلم أو أكثر الحق في استنباط نظرية أخرى، وإذا تمّ ذلك فإنّ للمحققين من أهل هذا العلم حقّ النظر فيها لتقويمها، فإنّ وجدوا أنّها تُفسّر لنا الظواهر اللغوية: النحوية والصرفية تفسيراً أفضل مما عندنا فلا يسعنا إلا أن نتركه، ونتبع ما جاءنا من الخير، وإن تساوتنا

فلنا الخيار، وإن قصرت الأخيرة عن الأولى تمسكنا بما عندنا. انتهى معنى كلامه رحمه الله.

ويحسُن بكل من أراد أن يبدأ بهذا الأمر الجليل والجلل أن يترك توجيه النقد للنظرية التي لا نملك إلى يومنا هذا سواها، والتي أثبتت مكانتها؛ إذ أفادَ منها عددٌ غير قليل من الباحثين اللغويين المحدثين في الغرب والشرق.

وليت الباحثين المعنيين بهذا الأمر والساعين إلى التغيير يبدؤون من حيث بدأ سلفهم، فيستقروا هذه اللغة استقراءً جديداً في حقبة زمنية يتوافقون على تحديدها، ثم يضعون لأنفسهم ضوابط منهجية يرتضونها للتحقيق في هذا العلم، كما فعل ذلك أجدادهم، وهذه الضوابط المنهجية التي تواضع عليها النحاة كان أستاذنا- رحمه الله-، يسميها بالأصول المنهجية ويرى أنها ضوابط تفرضها بدائه العقل السليم للتحقيق في هذا العلم. وهذا شأن كل باحث؛ يبدأ بحثه بذكر منهجه، كما فعلت الباحثة الفاضلة في ص ٩٠، وشأن كل أصحاب علم، فلا بد من قواعد تضبط المنهج.

وللأسف الشديد لاقت هذه الأصول المنهجية هجوماً من بعض المعتننين بهذا العلم من المعاصرين، فاثَّهم النحو بالتبعية للمنطق... ولتعمَّ الفائدة أذكر أن أستاذنا- رحمه الله- كان يُسمي القواعد العامة التي استنبطها النحاة من استقراءهم لكلام العرب بالأصول الوضعية.

وللباحثة الفاضلة كما لغيرها الحق في أن يجعل ما شاء مُنطلقه إذا كان هذا المُنطلق مُدلاً بعد استقراء واسع على أنه مُطرَد في تفسيره للظواهر اللغوية. ولكن النظرية لا تقوم على رَجُل واحدة؛ لذلك علينا العودة إلى ما طرحته الباحثة الفاضلة

لنناقشه بهدوء ومن دون تعصب أو انفعال؛ لأن الأمر يهمنا جميعاً، ويتعلق بجزء مهم من ثقافتنا في هذه الأيام، ويتصل قبل كل شيء بلغتنا.

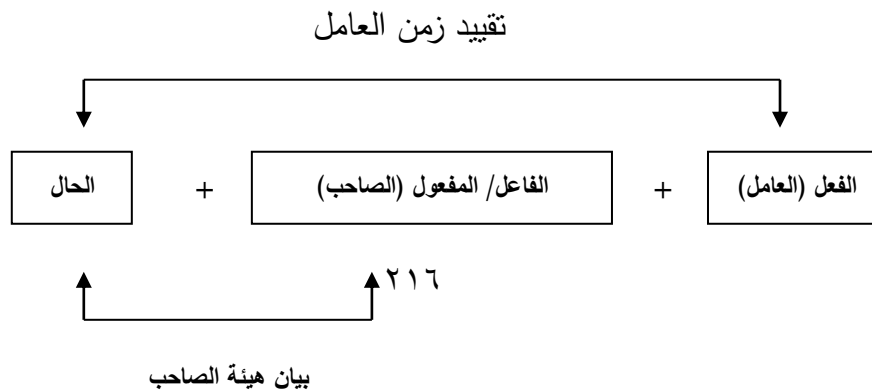
وسأقتصر من أمثلتها على الشواهد وعلى ما متّلت به من أبيات لشعراء من خارج عصر الاستشهاد، شُهد لهم بالفصاحة.

ذكرت الباحثة الفاضلة في ص ٩٣ أن الملحظ الدلالي للحال عند النحاة على اختلاف أزمנתهم " يشترك في تكوينه ثلاثة عناصر: - الفعل ( وهو العامل في الحال) والفاعل أو المفعول ( وهو ما اصطلح على تسميته بصاحب الحال) والحال. وعلى الرغم من أن سيبويه، وهو يعرض لوظيفة الحال، أتجه إلى ربطها مباشرة بالفعل في قوله: (هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال وقع فيه الفعل، وليس بمفعول كالثوب في قولك: كسوت الثوب { زيدا }، وفي قولك: كسوت زيدا الثوب؛ لأن الثوب ليس بحال وقع فيها الفعل، ولكنه مفعول كالأول) فإن أغلب حدود النحاة وشروحهم التي توضح الملحظ الدلالي لهذه الوظيفة تتجه إلى التركيز على العلاقة بين الحال وصاحبها كقول ابن السراج مثلاً: (والحال إنما هي هيئة الفاعل أو المفعول أو صفته في وقت ذلك الفعل المخبر به عنه)...وأما ربطهم الحال بالفعل (العامل) فيأتي في سياقات أخرى كبيان ما يصلح أن يعمل في الحال من العوامل اللفظية والمعنوية أو بعض التفسيرات التي توضح أبعاداً خاصة في هذه الوظيفة وأشكالاً بنيوية معينة تأتي عليه...".

الملاحظ أولاً أن الفاضلة اختزلت العامل في الحال بالفعل، وصاحبها بالفاعل والمفعول. وأعتقد أن اختزال العامل بالفعل متعمّد؛ لأن ما يعمل في الحال من غير الفعل ليس الزمن جزءاً من معناه، وهي اعتبرت الحال مقيدة لزمن الفعل كما سنرى؛ ولأن المفعول لأجله لا يعمل فيه إلاّ الفعل، والحال يعمل فيها الفعل،

وشبهه ( المصدر والمشتقات)، وما فيه معنى الفعل كاسم الإشارة، وأدوات التشبيه، وأدوات الاستفهام... الخ وهذا له انعكاس على ما في البحث كما سيأتي. والملاحظ ثانياً أن مراد سيبويه في النقل المذكور تبيان الفرق بين ما ينتصب؛ لأنه حال وما ينتصب؛ لأنه مفعول به ثانٍ للأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر. وقد يطلق سيبويه في كتابه لفظ الفعل ويريد الفعل، أو شبهه، أو ما فيه معناه، أو جميعها.

وترى الفاضلة أن "تنوع الدلالات التي تأتي عليها الحال هي التي دفعت بعض النحاة إلى عدم ارتضاء الحد الذي وضعه النحاة لها؛ ولذا حدّها الرضي في شرحه على الكافية بقوله "فالأولى أن نقول: الحال على ضربين: منتقلة ومؤكّدة، ولكل منهما حدّ لاختلاف ماهيتهما. فحدّ المنتقلة: جزء كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلّق الحدث الذي في [ذلك] الكلام بالفاعل أو بالمفعول أو بما يجري مجراهما... وحدّ المؤكّدة: اسم غير حدث يجيء مقررّاً لمضمون الجملة". ثم قالت: "ويبدو من حدود النحاة وحديثهم في بيان الملحظ الدلالي العام لوظيفة [الحال] أن هذا الملحظ يتراوح عندهم بين بُعدين: الأول: يربط الحال بصاحبها. والثاني: يربط الحال بعاملها، فهي بيان لهيئة الصاحب وتقييد لزمن العامل كما يتضح ذلك من خلال الرسم التوضيحي:



الملاحظ أولاً أن التعريف الذي لم يرتضه الرضي هو تعريف ابن الحاجب: " الحال: ما يُبيّن هيئة الفاعل أو المفعول به لفظاً أو معنى". وليس تعريف كل السابقين له، فانتقده، ثم أورد الحد الذي يراه مناسباً.

والملاحظ ثانياً أن قولها: "وتقييد لزمن العامل" مع توضيح ذلك بالرسم ليس بسديد. فالحال يُقيدُ حدث العامل لا زمنه، وهذا ما أشار إليه الرضي حين ناقش تعريف ابن الحاجب، فقال: "فليس في الحد معنى الحال وبيان ماهيّته، لأنه ربما يُتوهم أنه موضوع لبيان هيئة الفاعل أو المفعول مطلقاً، لا في حالة الفعل، فيُظنّ في (جاء زيد ركباً) أنّ (راكباً) هيئة لهذا الفاعل مطلقاً، لا في حال المجيء، فيكون غلطاً." (شرح الكافية للرضي/ تحقيق حسن يوسف عمرج ٢ ص ٨) والباحثة الفاضلة تعلم ألا شيء يُقيدُ زمن الفعل في العربية إلا ظرف زمانٍ محدد كقولنا: (جئتُك فجرًا أو ظهرًا...)، أو: (أتيتُك غدًا طلوعَ الشمس أو خفوقَ النجم...)، أو: (اننتي عصرًا أو عشاءً...). أما الحدث فيقيدُه حدث مثله، نحو: (جئتُك ضاحكاً) فالضحك يُقيدُ المجيء في حال حصول الفعل.

أما قولهم: إن الحال تشبه الظرف فلأنهما يُقدران بـ (في)، ولكن (في) تكون في الظرف لمجموعه لا لجزء مفهومه، نحو: (دخلتُ الحمام)، أي: دخلت في الحمام، فليس بعض الحمام أولى بـ (في) من بعض. أما قولنا: (جاء الطالب ماشياً) فمعناه: جاء الطالب في حال مشي، فمعنى (في) مختص بجزء مفهوم

المذكور. ( يُراجع شرح ابن مالك على تسهيله ٢/٢٣٩- دار الكتب العلمية- بيروت).

ويلاحظ من الموازنة السابقة أنهم يقدرون (في) مع الحال كما تقدّر مع ظرف المكان؛ لذلك مُثّل بـ(دخلت الحمام)، ونحن نعلم أن ظرف الزمان لا يكون خبراً عن الجثة إلا إذا أفاد، والحال- كما ذكروا- خبر في الأصل، وصاحب الحال يكون جثة. ويُنظر لهذا الأمر النَّقْلُ قبل السابق؛ إذ نقلت الفاضلة تعريف ابن السراج للحال، وفيه قوله: "...المخبر به عنه" وأنبّه هنا إلى أن لفظ "به" تحريف، وأن الصواب: "بها"؛ لأنه قال في أول التعريف: " والحال إنما هي...".

ولو كانت الحال تقيّد زمن العامل فماذا تقيّد في قوله تعالى " (تلك بيوتهم خاوية)، وقوله: (فما لهم عن التذكرة معرضين)، وقول امرئ القيس: " كأن قلوب الطير رطباً وبابساً"، وقول الشاعر: " أيها الربع مبكياً بساحته"، وقولنا: (أفادم الطالب مبكراً)، و(مالك حزينا؟)، و(ها هو الطالب مقبلاً)؟.

ويُستثنى مما سلف قولهم: (جئتُ والشمسُ طالعةً) ونحوه، وسيأتي الحديث عنه. ننتقل إلى مناقشة ما تراه الفاضلة تداخلاً بين الحال والمفعول لأجله. الملاحظ أن العرب نصبت بعض المصادر التي تقيّد التعليل، وهي التي سماها النحاة المفعول لأجله والمفعول له، واشترطوا لنصبها شروطاً استقروها من كلام العرب، وهذا النصب في حقيقته على نزع الخافض، أي على نزع اللام، لذلك جاز في كل ما انتصب على هذا النحو أن تعود إليه اللام، فيُجر بها، قال ابن مالك في ألفيته: يُنصبُ مفعولاً له المصدرُ، إنَّ أبانَ تعليلاً كـ(جُدُّ شكرًا ودين) وهو بما يَعْمَلُ فيه مُتَّجِدٌ وقتاً وفاعلاً، وإنَّ شَرَطَ فُؤدُ

فأجزؤه بالحرف، وليس يَمْتَنِعُ مع الشروط كـ (لِزْهَدٍ ذَا قَنَعٍ)

لذلك قرّر النحاة أن اللام هي الأصل، لأنها جائزة فيما تحققت فيه الشروط، وواجبة فيما لم تتحقق فيه الشروط. فاستقراؤهم لكلام العرب قادهم إلى أن هناك ألفاظاً قد يُنزع منها الخافض، فتتنصب، وأن بعض هذه الألفاظ يكون النزع منها مخصوصاً بالسماع نحو: "تمرّون الديار" ونحوه، وبعضها مطّرد كاطراد النزع من المصدر المؤول، نحو: "أشهد إلاّ إله إلاّ الله" ونحوه. ولاحظوا في المنصوب على نزع الخافض (نزع اللام) أنه مطّرد في إفادة التعليل فسمّوه المفعول لأجله، وقعدوا له قواعد وصلوا إليها باستقراء كلام العرب، وهي التي مرّت في قول ابن مالك، ولم يجعلوا هذا المصدر منصوباً على المصدرية (مفعول مطلق) مراعاة للدلالة. فكل لفظ تحققت فيه الشروط مع جواز عودة اللام هو مفعول له عندهم، وكل لفظ لم تتحقّق فيه الشروط وجبت فيه اللام (أو أحد حروف الجر التي تفيد التعليل)، وهو مجرور بها، ودلالة اللام التعليل.

قال ابن يعيش (٥٨/١): "ليس كل شبه بين شيئين يوجب لأحدهما حكماً هو في الأصل للآخر، ولكن الشبه إذا قوي أوجب الحكم، وإذا ضعف لم يوجب فكلمة كان الشبه أخص كان أقوى، وكلما كان أعم كان أضعف."

واعتماد الدلالة وحدها مصدراً للتفصيل يؤدي إلى اختلاط الكلام، وضياح بعض الجزئيات الدلالية التي تُفرّق بين أمور دقيقة في السياقات اللغوية، فالحال مثلاً - كما يقول الزمخشري في المفصل - تشبه المفعول، وهي أيضاً - كما يرى - تشبه الظرف. فما من شيء في هذه اللغة إلاّ ويشبه شيئاً آخر في الدلالة على نحو ما، فبعضهم يرى أن الحال في حقيقتها خبر (كان)، فقولنا: "أتى الطالب مسرعاً"

معناه: أتى الطالب في حال كونه مسرعاً، وخبر (كان) له شبه دلالي بالمنصوب على المفعولية توسعاً، فالقول السابق يمكن أن تكون دلالاته: أتى الطالب حالة كونه مسرعاً، والمنصوب على المفعولية توسعاً له شبه دلالي بالمنصوب على المفعول به الصحيح. و(إلاً) في الاستثناء لها دلالة على الحال، فقولنا: (جاءني الطلاب إلا سعداً) دلالاته: جاءني الطلاب مُسْتَنْتَى منهم سعدٌ، و(مستثنى) منصوب على الحال، وقد تكون دلالة (إلاً) على الصفة كقول الشاعر:

وكلّ أخ مفارقه أخوه      لعمر أبيك إلا الفرقان

التقدير: كل أخ غير الفرقاني مفارقه أخوه، ولا يعترض معترض على هذا بحرفية (إلاً)؛ لأنها جاءت اسماً في قوله تعالى: (لو كان فيها آلهة إلا الله لفسدنا) والمفعول له يشبه المفعول المطلق، فلم يترجم له الكوفيون واعتبروه منصوباً على المصدرية، ولم يترجم له ابن مالك في شرحه على تسهيله. ولا شك أن الذين أفردوا له باباً انتبهوا لما فيه من دلالة... إذاً لا بد مع ملاحظة الدلالة ملاحظة الفروق التي تقوم عليها اللغة في التفريق بين أنواع الدلالات، وكذلك لا بد من ملاحظة صور البنى اللغوية التي تجمع بين كل نوع من أنواع الدلالات. فاللغة سياق موروث محفوظ في عقل الأمة الجمعي، ومعان يُعبّر عنها بسياقات محددة لا يمكننا أن نحملها ما لا تحتل. وبعبارة أخرى كان النحاة يراعون أمرين:

**الأول:** التركيب اللفظي للغة (السياقات)، يصفونه بلا تدخل؛ لأنه موروث ومحفوظ.



**الثاني:** الدلالات المعنوية، وقد تكون اللفظة محتملة لأكثر من معنى إعرابي في بعض السياقات التي لا يستطيع أحد أن يحدد قصد المتكلم بها؛ لأنه لم يكن مشافهاً له، وهي قليلة إذا ما قيست بعموم السياقات.

ولا شك أن الباحثة الفاضلة تتفق مع النحاة في أن قولنا: (جئتكَ رغبةً في علمك) و: (جئتكَ لرغبةٍ في علمك) يدلان على التعليل، وأن قولنا (رغبةً) منصوب لأنه مفعول لأجله، وأن (الرغبة) مجرور بالحرف، وأن النصب في الأول والجر في الثاني هو وصف لما استنبطوه من استقراء كلام العرب الفصحاء مع إقرارهم بدلالة التعليل في التركيبين. فكيف يكون الأمر إذا اعتمدنا الدلالة فقط؟

وإذا عدنا مرة ثانية إلى ما نحن فيه نلاحظ أنهم اشترطوا كون المفعول له مصدراً؛ لأن كونه مصدراً يكون على أقل حذف، فقولنا: (جئتكَ رغبةً في علمك) لا يحتاج إذا أردنا إعادته إلى الأصل إلا إلى إعادة اللام، فنقول: جئتكَ لرغبة...، ولو قلنا: (جئتكَ راغباً في علمك) على اعتبار (راغباً) مفعولاً له، لما جاز تقدير اللام، وكنا نحتاج إلى تقدير أطول، فنقول: جئتكَ لتحصل لي رغبة في علمك.

وكذلك الأمر مع الشرطين الآخرين: اتحاده بالعامل زمنياً وفاعلاً، فمع تحقق الشروط يقلّ الحذف، ويكثر مع عدم تحققها. (يراجع التخمير لصدر الأفاضل ج ١ ص ٤١٩/ تحقيق عبد الرحمن العثيمين - ط ١ دار الغرب الإسلامي - بيروت ١٩٩٠).

ولذلك لا تجوز إلا الحالية في قول البحتري: "لا تترزني مزاولاً..." وقول المتنبي: "أسارقك اللحظ مستحيباً..." . والدلالة أيضاً توجب لهما الحالية؛ إذ يُضعف التعليل حدث المُعَلَّل والمُعَلِّل، فالمعنى في الأول: لا يكن منك رَوْزٌ لي

وأنت مزاول لاختباري بعد هذي البلوى فَنُتَكْرُ مَسِّي.فالحال- كما ذكرنا- مقيدة لحدث العامل وقت وقوعه، أما التعليل فيكون بعد وقوع حدث العامل المعلل، وقد يقع. وقد لا يقع والاستحياء في بيت المتنبي ملازم لمسارقة اللحظ، ولو كان الاستحياء علّة لمسارقة اللحظ لفسد المعنى.

وحدث الحال يُقَيّد حدث العامل كما ذكرنا، ولو عكسنا لجاز ذلك مع اختلاف يسير في المعنى بين (المُقَيّد) و(والمُقَيّد)، فنقول مثلاً في قول المتنبي: أستحيي مسارقاً لك اللحظ...، وفي قول البحتري: لاتزولني لاختباري رائزاً...

أما المفعول له فهو علّة للحدث الذي قبله، فلا يجوز أن نعكس فنجعل المعلل معللاً، فلا يمكن أن أقول: (رغبتُ في علمك مجيئاً). وهذا يجعلنا نرجح المفعول له في " عبثاً" من قوله تعالى: {أفحسبتم أننا خلقناكم عبثاً وأنكم إلينا لا ترجعون} (يُنظر البحث ص ٩٥).

أما إجازتهم وقوع المصدر حالاً فَلَتَحَقَّقِ ما أسلفناه؛ ولأن المصدر قد يؤول بمشتق، بل إن بعض الجامد قد يؤول بمشتق في كلام العرب؛ ولأن المصدر يوصف به لغايات بلاغية، والحال وصف بشكل من أشكال الشبه الدلالي العام.

ويجوز في لغة العرب أيضاً أن يقع المشتق موقع المصدر بالنظر إلى الدلالة، نحو: "قم قائماً" في رأي بعضهم، ومنه قول الفرزدق: "ولا خارجاً من فيّ زورَ كلام" ( ينظر سيبويه ١/١٧٣، وابن يعيش ٢/٩٥، والخزانة ٢/١٠٨، ٢٧٠).

وقيل أن نترك هذا الموضوع لا بدّ من الإشارة إلى تفريق الباحثة الفاضلة بين الأفعال القلبية والأفعال العلاجية في بيان الهيئات؛ إذ ذهبت إلى أن الثانية يناسبها أن تكون مبينة للهيئات، أما الأولى فبيان الهيئة فيها يأتي ضمناً مستتجاً.

ولنعد إلى بعض أمثلتها، قول المتنبي: "أسارك اللحظ مستحيياً" وقول بشامة:

"إذا ما أراغ يريد الحويلاً" وقول البحتري: "أُتسلى عن الحظوظ وآسى"

وأضيف إليها قول المتنبي في رثاء جدته:

تَعَرَّبَ لَا مُسْتَعْظِمًا غَيْرَ نَفْسِهِ      وَلَا قَابِلًا إِلَّا لِخَالِقِهِ حُكْمًا

وَلَا سَالِكًا إِلَّا فَوَادَ عَجَاجَةٍ      وَلَا وَاجِدًا إِلَّا لِمَكْرَمَةِ طَعْمَا

ثم لنتساءل عن الفرق في بيان الهيئة بين ما أخذ من فعل قلبي وهو كل ما أشير إليه بخط تحته وبين ما أخذ من فعل علاجي في قوله: "ولا سالكاً إلا فواد عجاجة".

ثم قالت: "وقد يبدو التداخل الدلالي بين الحال والمفعول لأجله - إذا جاءت الحال وصفاً مشتقاً - ضعيفاً، يمكن التجاوز عنه، وخاصة إذا كانت الأمثلة عليه قليلة قابلة للتأويل الذي يردها إلى دلالتها الأصلية، وهي بيان هيئة صاحبها. ولكن هذا التداخل يقوى ويشتدّ عندما يُعبّر عن وظيفة الحال بجملة فعلية مضارعية؛ إذ يأتي ملحظ التعليل في مقدّمة الأبعاد الدلالية التي يُعبّر عنها بالجملة الفعلية المضارعية، ولكن هذه الجملة تعرب حالاً، ولا يُنظر في احتمال كونها تعليلاً؛ لأن التداخل الدلالي لا يكفي وحده، فلا بدّ من اشتراك في الشرط الصرفي أو التنوع البنيوي للوظيفة، والمفعول لأجله لا يأتي جملة عند النحاة، وهكذا يبدو أن تمسك

النحاة بكون المفعول لأجله لا يكون إلا مصدرًا جعلهم لا ينتبهون إلى ملحظ العلة في كثير من التراكيب التي عبّر فيها عن هذا الملحظ بالجملة".

قادمهم استقرأؤهم إلى أن المصدر على نوعين: صريح ومؤول، والمؤول: هو المنسبك من (أن) والفعل، إذا كانت جملة الموصول الحرفي فعلية، وإلى أن (أن) قد تضمّر في مواضع حدّوها، ومنها إضمارها جوازاً بعد لام التعليل، وإلى أن لام التعليل لا تحذف في لغة العرب إذا أضمرت (أن)، فإذا ذُكرت (أن) جاز إبقاء اللام وحذفها، ونُصِب المصدر المؤول على نزع الخافض، وهذا من المواضع المطردة في نزع الخافض كما أسلفنا، فلنا أن نقول: (جئتكَ لأن أدرسَ النحو)، و: (جئتكَ لأدرسَ النحو)، و: (جئتكَ لأن أدرسَ النحو). وبعد هذا التذكير نعود لنتناقش بعض ما مثّلت به الفاضلة، وهو الذي قوّى في نفسها التداخل الدلالي بين الحال (الجملة الفعلية التي فعلها مضارع) والمفعول له (التعليل)، ونذكر أيضاً بما أشرنا إليه من أن التعليل يُضعف الحدث في (المُعَلَّل) و(المُعَلَّل)، وأن حدث المُعَلَّل قد يقع، وقد لا يقع، كما في قولنا: (شربتُ الدواء شفاءً لدائي).

• قوله تعالى: {إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ} المعنى في الآية على الحال المُقَدَّرَة؛ لأنه تعالى عالم بحال مَنْ خَلَقَهُ، وأنه يعيش إلى زمن الابتلاء (الاختبار)، وهو زمن التكليف، ولو كانت الدلالة فيه تعليلًا، لكان الذي مات صغيراً قبل سن التكليف مُبْتَلَى، ولو كان الابتلاء علةً في هذه الآية للخلق، فما الحكمة مِنْ خَلْق مَنْ مات قبل سن التكليف؟ وَمِنْ خَلْق مَنْ لا عقل له؟

ولو قلنا في غير القرآن طبعاً: (إنا ابتلينا الإنسان نخلقه من نطفة أمشاج) لصح بالشكل الذي أشرنا إليه سابقاً، ولو كانت دلالاته التعليل لما صحّ.

• قول بشامة بن عمرو:

بَعَيْنٍ كَعَيْنِ مُفِيضِ الْقِدَاحِ      إِذَا مَا أَرَاغَ يُرِيدُ الْحَوِيلَا

مفويض القداح (هو الذي يقلب قداح الميسر، ويدفعها ليظهر الرابح) يحاول الاحتيال مرّة بعد مرّة وبطرق متعدّدة، فعينه يقظة تراقب القوم بمهارة، هذه هي حاله الملازمة له وقت لعب الميسر. أمّا الذي يفعل ذلك وهو غير مُتمرس تَمَرُّسُ مفويض القداح فإنه يَرْتَبِكُ، وفرصة نجاحه تكون ضعيفة، فمع هذا الأخير يحسُن التعليل، ومع الأول تحسُن الحالية. وأراغ: حاول والحويل: الاحتيال، وهل يكون كلاماً لو قدّرناه: إذا حاول لإرادة الاحتيال.

ولو عكسنا مع الحالية فقلنا: إذا ما أراد الحويل مريغاً، لكان صحيحاً بالشكل الذي أشرنا إليه، ولو كانت دلالته التعليل لما صحّ.

\* قول المزرد:

فَطَوَّفَ فِي أَصْحَابِهِ يَسْتَنْبِيهِمْ      فَأَبَّ وَقَدْ أَكَّدَتْ عَلَيْهِ الْمَسَائِلُ

إذا عدنا إلى القصيدة نلتمس الدلالة نجد أن الموصوف في هذا البيت هو صائد، يصيد بقوسه وأكُلبه، وأنه قدّ كلبين، فساعت حاله، ووسوس له الشيطان أنه مُفْتَقِر، فطَوَّفَ في أصحابه طالباً عطاءهم، فعاد غير ظافر منهم بشيء. فَطَلَبُ ثَوَابِ أَصْحَابِهِ بدأ مع تطوافه، ولو كانت الدلالة على التعليل لضعف التطواف، ولظهر الرجل كالمتردد في استنابتهم.

وهذا يجوز فيه: فاستناب أصحابه يُطَوَّفَ فيهم، ولو كان تعليلاً لما جاز.

\* قول المرقش الأكبر:

إِذَا عَلمَ خَلْفَتُهُ يُهْتَدَى بِهِ      بَدَأَ عَلمَ فِي الْإِلِالِ أَغْبِرُ طَامِسُ

وصف المرقش في قصيدته أعلام الفلاة في بيتين، هذا ثانيهما، والذي قبله:

وَأَعْرَضَ أَعْلَامٌ كَأَنَّ رُؤُوسَهَا      رُؤُوسُ جِبَالٍ فِي خَلِيحٍ تَغَامَسُ

جملة " يُهْتَدَى بِهِ " صفة لقوله: " عَلمٌ"، لا حال من الضمير في قوله: " خلفته؛ لأن الحالية تُفسد المعنى المراد. فالجبل واحد من جبال عَرَضَتْ له في الفلاة، وهذا الجبل مُهْتَدَى بِهِ قبل أن يُخلفه الشاعر، والعرب تهتدي في صحرائها بالجبال؛ لذلك سُمِّيَ الجبل عَلمًا، فلو كانت الجملة حالية لكان العلم مُهْتَدَى بِهِ بعد أن تركه الشاعر، وهذا معنى غير صحيح؛ إذ المعنى: إذا عَلمَ مُهْتَدَى بِهِ خَلْفَتَهُ ظهر لي في السراب عَلمٌ آخر. وهذا التقديم والتأخير بين الجملتين: " يُهْتَدَى بِهِ " و" خَلْفَتَهُ " جائز اقتضاه تصحيح وزن الشعر.

• قول عمر بن أبي ربيعة:

خَرَجْتُ غَدَاةَ النَّفْرِ أَعْتَرِضُ الدُّمَى      فَلَمْ أَرِ أَحْلَى مِنْكَ فِي الْعَيْنِ وَالْقَلْبِ

النفر: نفر الحجيج من منى.

واضح أن الاعتراض في هذا البيت ملازم للخروج، فغداة النفر يشتد الزحام في منى، والدُّمَى تملأ المكان، فالحالية تفيد كثرة الاعتراض وقُوَّة الخروج، وهذا يناسب قوله: " فلم أَرِ أَحْلَى مِنْكَ فِي الْعَيْنِ وَالْقَلْبِ ". أما التعليل فيضعف الخروج، ويقلل الاعتراض، ويجعل المعنى سقيمًا. ولو عكسنا فقلنا: اعترضت الدُّمَى حال

خروجي غداة نفر لجاز بالشكل الذي ذكرناه، ولو كانت الدلالة التعليل لما جاز فيه هذا.

\* قول البحري:

حَضَرَتْ رَحْلِي الْهَمُومُ فَوَجَّهَهُ — نَتْ إِلَى أبيضِ المدائنِ عُنْسِي  
أَتَسَلَّى عَنْ الحِظُوظِ وَأَسَى لِمَحَلِّ مِنْ آلِ ساسانَ دَرَسِ

الهموم: الناقة الحسنة المشي. العُنس: الجمال السمينة التامة.

السياق يؤكد الحالية في الجملتين: "أتسلى" و"أسى"، فهو وَجَّهَ ركبته هذه الوجهة مُتَسَلِّياً وأسياً منذ بَدَأَ التَّوَجُّهَ، وهذا هو مذهب العرب في الرحلة، وليس مراده: أنه وجَّهها هذه الوجهة لِيَتَسَلَّى وليأسى، وقد يكون تَسَلَّى وأسى، وقد لا يكون.

ولو عكسنا فقلنا: فتسليتُ عن الحظوظ، وأسيت لمحلٍّ من آل ساسان دَرَسِ مُوجَّهًا إِلَى أبيضِ المدائنِ عُنْسِي، لصح بالشكل الذي شرحناه آنفاً، ولو كان تعليلاً لما صح.

وبعد كلام طويل قالت الباحثة الفاضلة: " ويزيد المسألة وضوحاً أن النحاة وضعوا شرطاً لانتصاب المصدر على أنه مفعول لأجله، فلا يُعرب المصدر مفعولاً لأجله إلا إذا صح تقديره باللام؛ لأن اللام معناه العلة والغرض، ونحن إذا أعدنا النظر في الأمثلة السابقة وجدنا أن تقدير اللام فيها محتمل، ولا يناقض التركيب...".

أوضحت أن اللام تدخل على المصدر المؤول، لا على الفعل، وأنه لا يجوز الجمع بين حذف اللام وإضمار (أن)... الخ كما أوضحت قبل ذلك أن هذا النوع من المصادر حقيقته النصب على نزع اللام... الخ.

ثم ختمت حديثها عن هذا الجزء من البحث بقولها: "وعليه فإن التداخل الدلالي بين الوظيفتين في مثل هذه التراكيب واضح جداً، ولكنه مع ذلك غائب في مصنفات النحاة، ذلك أن ضوابط الوصف والتعديد عندهم تتعدد، ولا تقتصر على البعد الدلالي وحده، وهذا ما سنوضحه في خاتمة البحث".

أظن أنني أسلفت ما يجعل الباحثة الفاضلة تعيد النظر في كلامها هذا. واعتقد أنه لا بدّ للباحثة الفاضلة أن تعرب "ذلك" أو المصدر المؤول "أنّ ضوابط الوصف...تتعدد" من كلامها السابق مفعولاً لأجله؛ لأن دلالة التعليل فيه واضحة جداً. فما إعراب ما يبقى من جملتها؟

ننتقل إلى الجزء الذي تحدّثت فيه الفاضلة عن (التداخل بين الحال والمفعول فيه أو بين الحال والمفعول معه).

في هذا الجزء أوردت الباحثة ثلاث مجموعات من الأمثلة:

أما المجموعة الأولى فتحتوي جملاً تبتدئ بالواو، وهي خالية من ضمير يربطها بصاحب الحال، وأرتأت أن هذه الجمل تداخلت فيها الدلالة بين الحال والمفعول فيه.

ونقلت عن ابن هشام قوله في مغنيه: "...وقال صدر الأفاضل تلميذ الزمخشري: إنما الجملة مفعول معه، وأثبت مجيء المفعول معه جملة".



الملاحظ أولاً أن صدر الأفاضل ليس من تلاميذ الزمخشري (يراجع التخمير  
لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي/تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين -  
ط ١/دار الغرب الإسلامي/ج ١ ص ١٣٢ الحاشية رقم ٨)

والملاحظ ثانياً أن قوله "معه" من قوله: "مفعول معه...المفعول معه" تحريف،  
وأن الصواب: "فيه" في الموضعين.

قال صدر الأفاضل: "الأصل أن يُعلم أن من حكم الجملة إذا عَرِبَتْ عن ذكر  
يرجع منها إلى ذي الحال أنها لا تصلح حالاً إلا بالواو، فلو قلت: (رأيتُ الأمير  
وقد اصطفَّ الجيش) لم يجر حذف الواو البتة؛ لأنه ليس في هذه الجملة ذِكْرُ  
يعود إلى ذي الحال، كما في قولك: (خرج يعدو به فرسه)، ولو قلت: (يعدو  
الفرس) كان محالاً، هذه ألفاظ عبد القاهر الجرجاني، وعندني أن تكون هذه الواو  
واو الظرف، ألا ترى أنك إذا قلت: (جئتُ والشمسُ طالعةً) فمعناه: جئت وقت  
طلوع الشمس، وأنا في هذه المسألة غير ثابت القدم، أقدم رجلاً، وأؤخِّرُ أخرى".  
(التخمير ج ١ ص ٤٤٢). ثم أورد ما يقوِّي ظرفية هذه الجملة في نفسه.

وقبل أن نناقش هذه النوع من الجمل الحالية لا بدّ من التعرض لوقوع الظرف  
جملة. إن الاستقراء قاد النحاة إلى أن الظرف شبه جملة، فإذا أثبتنا أن الظرف  
يقع جملة نكون قد أثبتنا له حكمين في آن واحد. ودلّهم استقراؤهم على أن  
الظرف لا يقترن بالواو. وأضيفُ أنّ الظروف أوعية تقع فيها الأحداث، وليست  
أحداثاً، والأوعية لا تكون جملاً لخلوها من معنى الحدث، وأضيف أيضاً أن  
هذه الجملة لو كانت ظرفاً لكان حقها أن تقع في موقعه: ( خبر، صفة، حال،  
صلة موصول). ولذلك منعوا وقوع الظرف جملة، وحملوا الجملة التي نتحدّث

عنها على الحالية لملازمة الواو لها، فاستقرواؤهم دلّهم على أنه لا يمكن الجمع بين حذفين: حذف الضمير وحذف الواو.

والحقّ في أمثال هذه الجمل أنها أحوال، ولكنها عبّرت عن (هيئة عامة)

- كما سمّاها أستاذنا العلامة أحمد راتب النفاخ رحمه الله- فلم تحتج إلى صاحب، ولما كانت لا صاحب لها، لم تحتج إلى ضمير؛ إذ لا صاحب يعود إليه الضمير. فجملة (الشمس طالعة) من قولنا: (جئت والشمس طالعة) تدل على (هيئة عامة) حال وقوع المجيء، وهي لا تخص فاعل المجيء وحده.

أما من ناحية الدلالة فالظرف بالشبه الدلالي العام يتداخل مع الحال، فلو قلنا: (جئتك طلوع الشمس) قد يقدره بعضهم: جئتك في حال طلوع الشمس، ولو قلنا: (جئتك مُبكراً) لأمكننا أن نقول: إن الحال بالشبه الدلالي العام تداخلت مع الظرف، وأن المعنى: جئتك وقت بكوري. وهذا يجعل الكلام يتداخل، وبحرمانا الكثير من الدلالات الجزئية التي انتبه لها النحاة، وفرّقوا بينها في مصطلحاتهم. وإنه لعمل عظيم: الاستقراء، فالاستنباط للأصول العامة والقواعد الخاصة بكل باب مع التمييز بين دقائق الدلالات، فوضع المصطلح المناسب.

أما المجموعة الثانية فتحتوي جملاً مشابهة لأمثلة المجموعة الأولى في خلوها من الضمير وابتدائها بالواو، وارتأت الفاضلة أنها تتداخل فيها الحال مع المفعول معه، ولا فرق في الدلالة على (الهيئة العامة) بين جمل المجموعتين، وإن كانت جمل المجموعة الأولى تدل على أوقات محددة مستفادة من الدلالة المعجمية لبعض ألفاظها ومن الوصف أو المصدر الذي بعدها: " نجم الشتاء خقوق " ،

قرن الشمس منفتق " لون الليل داج " ، "تالي النجوم طلوع"، "شمس النهار غروب  
" ، " والعويق مقعد رابئ الضرباء". أما جمل المجموعة الثانية فالوقت فيها غير  
محدد لخلوها مما ذكرناه في جمل المجموعة الأولى. ولكنها جميعها تدل على  
(هيئة عامة) صاحبت حدث العامل حال وقوعه.

أما من ناحية الدلالة فكما رأيت الباحثة الفاضلة تداخلاً في دلالة جمل  
المجموعة الثانية بين الحال والمفعول معه فلباحث آخر أن يرى تداخلاً بين  
المفعول معه والحال، فيقول: إن الواو في قولنا: (جاء البردُ والطيايسةُ) هي واو  
الحال، وأن التقدير: جاء البردُ مقترباً بالطيايسة. وهذا كله - كما ذكرنا آنفاً - من  
قبيل الشبه الدلالي العام.

أما جمل أمثلة المجموعة الثالثة، والتي ارتأت الباحثة الفاضلة أن الحال فيها  
مرتبط بالصاحب والعامل، وقد تتضمن الدلالة على الزمان، ومثّلت لها بأمثلة  
منها قول المتنبي:

سَعَوْا للمعالي وهم صَبِيئَةٌ      وسادوا وجادوا وهم في المَهْودِ

فواضح أن دلالة الزمان في " وهم صَبِيئَةٌ" يشي بها المعنى المعجمي للفظ  
(صبيئة)، وأن دلالة الزمان في " وهم في المَهْودِ" يشي بها الحرف(في) مع الدلالة  
المعجمية للفظ(المهود). وعلى ذلك تسير بقية أمثلتها في هذه المجموعة.

وإذا أدخلنا مثل هذه الدلالات المعجمية للألفاظ- كما فعلت الباحثة في جمل  
المجموعتين الأولى والثالثة- في الدرس النحوي فإن الخرق سيتسع كثيراً على  
الراقع. وتكون الباحثة قد نَقَصَتْ ما ألزمت به نفسها إذ قالت: " ولكننا إذا أردنا أن

نجعل الأبعاد الدلالية التي تُعبّر عنها الوظائف النحوية منطلقنا الأول في الوصف والتفعيد... إلخ".

وأرجو في الختام أن يفتح هذا التعليق نقاشاً مثمراً، يدفع إلى محاولات جادة تُهيئ لقيام نظرية نحوية عربية حديثة تفي بطموح الباحثين المعاصرين، كما أرجو للباحثة الفاضلة كل التوفيق في أبحاثها القادمة.